مؤسسة أم اليتيم للتنمية
Umelyateem for Development Foundation
UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.
تقرير الممارسات غير المقبولة
ضد النساء في مراكز الشرطة
٢٠٢١

تقرير
الممارسات غير المقبولة ضد النساء
في مراكز الشرطة

الناشر

مؤسسة أم اليتيم للتنمية

الممارسات غير المقبولة ضد النساء في مراكز الشرطة

تنفيذ وإشراف ومراجعة :- مؤسسة أم اليتيم للتنمية

الموقع الاليكتروني:- www.umelyateem.org

البريد الاليكتروني:- info@umelyateem.org

موبايل :- 07800043829

تنويه : الاراء والمعلومات المعرب عنها في التقرير هي للمؤسسة ولاتعكس بالضرورة اراء برنامج الأمم المتحدة الأنمائي

المحتويات

الموضوع الصفحة

المقدمة..... 4
تقييم بيئة مراكز الشرطة 5
نتائج استبيان التقييم 6
نتائج أستبيان الممارسات غير المقبولة ضد النساء في مراكز الشرطة.....9
تحليل نتائج الأستبيان.....12
ابرز النتائج المترتبة على الممارسات غير المقبولة في مراكز الشرطة.....16
المقترحات والتوصيات للحد من الممارسات غير المقبولة مع النساء في مراكز الشرطة 17
التوصيات.....20

المقدمة :

ان مراكز الشـــرطة التابعة الى وزارة الداخلية هي احدى أدوات انفاذ القانون ولذا فمن الطبيعي ان يلتجأ اليها النساء والرجال عند وقوع الضرر عليهم للشكاية وتنفيذ القانون لأعادة الحقوق الى اصحابها . ولكن لاتخلو تلك المراكز مثلها مثل اي مؤســسـة حكومية من الأخطاء في المعاملة او التجاوز على المواطنين بسلطة القانون التي يمتلكونها .

وقد تم تحديد تعريف العنف في وثيقة الأعلان العالمي[1] عن انهاء العنف ضـد المرأة بأنه ((أي فعل عنيف تدفع اليه عصـبية الجنس ويترتب عليه او يرجح ان يترتب عليه, اذى او معاناة للمرأة سـواء من الناحية النفسية او الجسمانية او الجنسية, بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل او القسر او الحرمان التعسفي من الحرية, سواء حدث ذلك في الحياة العامة او الخاصـة)) اذن لايقتصـر العنف ضـد المرأة على العنف الجسـدي او الجنسـي بل هناك انواع شـتى من العنف بما فيها مايسـبب الأذى النفسـي , وقد تدرج كافة الممارسـات التي تواجه النسـاء عند مراجعة او الدخول في مراكز الشـرطة تحت قائمة انواع العنف ضـد المرأة

ارتفعت في الآونة الأخيرة وخاصـة أثناء جائحة كورونا (كوفيد-19) حالات العنف الأسـري ضـد المرأة والأطفال ونشـرت تقارير نسـب مرتفعة من تلك الحالات , فضـلا عن انتشـار ظواهر لم تكن شـائعة في مجتمعنا مثل تعاطي المخدرات , الأنتحار , نسـب الطلاق العالية غير المسـبوقة , فضـلا عن ظاهرة التسـول وغيرها , ومن المعول على جهات انفاذ القانون ان توفر الحماية لأفراد المجتمع . ومع ايماننا بأن أمن المجتمع مسـؤولية مشـتركة وتتطلب تظافر جهود الجميع فأننا نتوقع ان تكون مراكز الشـرطة ملاذا من اجل الأبلاغ عن تلك الحالات وملاذا للنساء خاصة للشكوى .

الا انه لايخفى على الجميع ان هناك نظرة سـلبية ناجمة عن ترسـبات الماضـي وممارسـات الشـرطة اثناء حقبة النظام البائد مازالت تسيطر على ذاكرة الناس وخاصة النساء , كما ان هناك اعراف اجتماعية لاتبيح دخول النساء الى مركز الشرطة ولا تتقبل دخول المرأة لمركز الشرطة لتقديم شكوى

وعليه فأن القاء الضـــوء على آليات عمل مراكز الشـــرطة والتعامل مع النســـاء وتســـليط الضـــوء على الممارســـات غير المقبولة التي يمكن ان تتعرض لها النســـاء في المراكز والتوعية عليها وتحديدها بدون مبالغة او تشـهير وانما بدراسة محايدة هدفها أصـلاح هذا الجهاز وتحسين الأداء فيه وتطوير ادواته لتلتقي مع حقوق الأنســان و المعايير الدولية وتقديم التوصــيات التي توفر ارضــية التعاون بين المجتمع وجهاز الشرطة هو الهدف الأساسي لهذا التقرير الذي انجزته مؤسسة ام اليتيم للتنمية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ضمن مشروع لتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني و الشرطة المحلية لتعزيز أمن المجتمع

[1] الأعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة 1993

تقييم بيئة مراكز الشرطة

من اجل تقييم بيئة مراكز الشرطة والتعرف على ما اذا كانت مستجيبة وملائمة وصديقة للنساء كان لابد من التحقق من آليات العمل في داخل المراكز , وقد تم اعتماد استمارة (شكل-1) تشمل الأجراءات عند دخول المركز واثناء التحقيق والتوقيف و التحري عن تلبية الأحتياجات وتحديد الفجوات

جمع البيانات : اعتمدنا بجمع البيانات المحددة في الأستمارة على المقابلات غير الرسمية مع منتسبين

شكل -1

بسم الله الرحمن الرحيم

Umelyateem for Development Foundation
Non Governmental Organization (NGO)

مؤسسة أم اليتيم للتنمية
منظمة غير حكومية

أستبيان مراكز الشرطة

السادة مدراء مراكز الشرطة المحترمون.. السلام عليكم.. تنفذ مؤسسة ام اليتيم للتنمية (منظمة مجتمع مدني) مشروعا بعنوان **(تعاون الشرطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين أمن المجتمع في بغداد)** وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الأنمائي , وتسعى الى جمع بيانات حول سياقات العمل في مراكز الشرطة مع النساء سواء كن (مشتكيات او متهمات اثناء القبض عليهن او التحقيق معهن او عند توقيفهن). سيتم جمع البيانات و تحليلها وأصدار تقرير..نرجو تعاونكم بالأجابة على كافة الأسئلة بدقة ووضوح من اجل تحقيق الفائدة المرجوة من هذا الأستبيان

1- كم هو معدل عدد النساء اللواتي يدخلن المركز شهريا؟
2- هل توفر مراكز الشرطة وسيلة اتصال هاتفي بالأهل او أي أحد من الأقرباء في حالة التوقيف؟
3- ماهي أجراءات مركز الشرطة في حالة توقيف أمرأه تصطحب طفل:
-توفير مكان لك مريح داخل المركز لك للطفل
-العمل على توفير مستلزمات للطفل
-تسليم الطفل الى ذويه او احد الأقارب بموافقة المرأة
-لا توفر أي شيء
-أخرى
4- أجراءات مراكز الشرطة للنساء اللاتي يتماس مع القانون:
-الإسراع بتحويل قضاياهن الى المحكمة
-تسريع الإجراءات بحيث لاتتجاوز 24 ساعة
-الأحالة الى مراكز توقيف خاصة بالنساء
-اليات التحقيق (هل ينفرد ضابط التحقيق بالمرأة وحده في غرفة)
5- في حال عدم وجود موقف للنساء داخل مركز الشرطة ماهي الأجراءات ؟
6- هل تتوفر الاحتياجات الخاصة بالنساء داخل مراكز الشرطة ؟
7- في حال لو أمرأة مشتكية تعرضت للعنف (اسري , جنسي , جسدي وغيرها) ماهي الأجراءات المتخذة ؟
8- هل من بين الأجراءات اعلاه أحالتها للفحص الطبي ؟
9 - هل توجد في المراكز نساء مختصات بالتفتيش الجسدي للمرأة ؟ في حالة كلا,اذن من يقوم بتفتيش النساء؟

المقر العام: بغداد- الحرية- دور نواب الضباط - منطقة السلام- شارع 30
موبايل: 07800043829
www.umelyateem.org

لمراكز الشرطة في بغداد حيث جمعت بيانات من (9) مراكز شرطة في (5) مناطق متفرقة من العاصمة بغداد. ولأن الهدف هو التعرف على الأجراءات اليومية في مراكز الشرطة بشكل عام لن يتم الأشارة الى اسماء المراكز او المناطق , كما لن يصرح عن اسماء والعناوين الوظيفية للأشخاص الذين تم مقابلتهم (حسب طلبهم)

نتائج استبيان التقييم

1- **معدل عدد النساء اللواتي يدخلن المركز شهريا** : يختلف معدل النساء اللواتي يراجعن او يدخلن مراكز الشرطة المستهدفة من منطقة الى أخرى , ولايعتمد عدد النساء التي تدخل مراكز الشرطة على نسبة السكان ففي منطقة كثيفة السكان يتراوح عدد النساء اللواتي يراجعن مراكز الشرطة مابين (20-40) أمرأة شهريا , في حين بلغ عدد النساء اللواتي يدخلن مراكز الشرطة في مدينة أخرى كثيفة السكان ايضا (200-400) امرأة شهريا . وهذا يؤشر أهمية البحث في أسباب دخول مراكز الشرطة التي قد تكون لأجل مراجعة أنجاز معاملة أو استخراج هوية مثل (بطاقة السكن) ولايمكن التنبؤ بأسباب ارتفاع الأعداد في منطقة دون أخرى خاصة اذا كانت كافة المناطق المستهدفة تتشابه في كونها كثيفة السكان وتعاني الفقر وقلة الخدمات

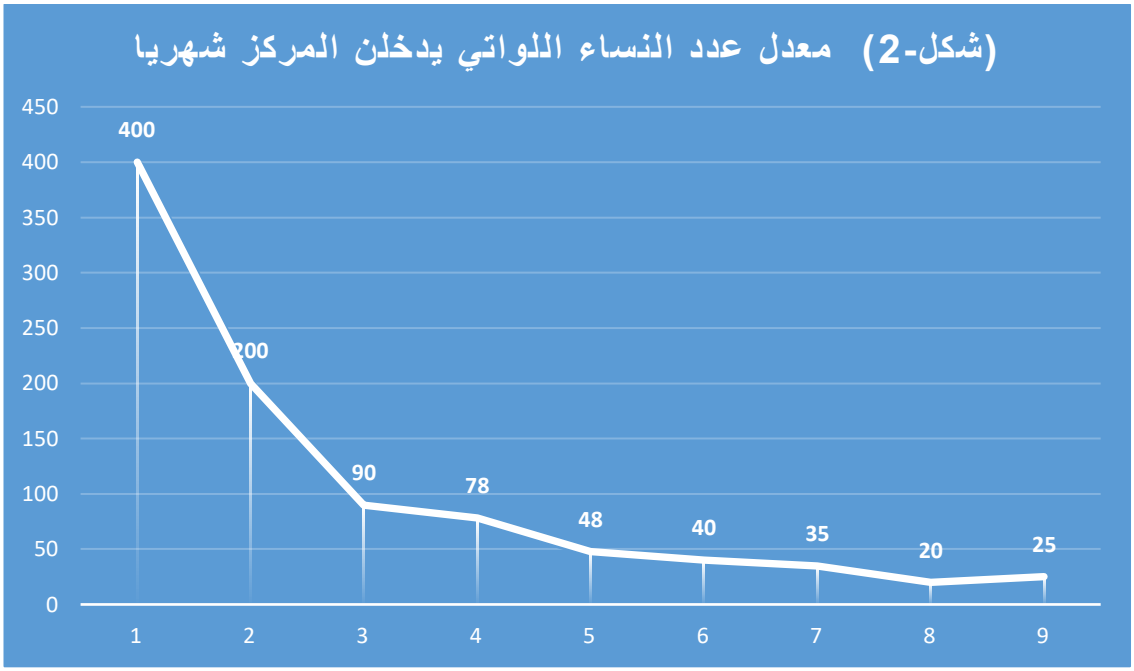

2- **هل توفر مراكز الشرطة وسيلة اتصال هاتفي بالأهل او اي احد من الأقرباء في حالة التوقيف** : وللبحث في آليات عمل مراكز الشرطة وتعاملها مع النساء كان لابد من البحث في احتياجات النساء خاصة في حالة التوقيف , ومن أهم الأحتياجات هو الأتصال بالأسرة او ألأقرباء او المحامي او غيرهم ,وقد تبين ان كافة المراكز المستهدفة توفر وتسمح بالأتصال هاتفيا للنساء اللواتي تم القبض عليهن وعند توقيفهن .

3- **ماهي اجراءات مركز الشرطة في حالة توقيف امرأة تصطحب طفل** : يزداد الأمر صعوبة على المرأة عندما تحمل طفلها او تصطحبه معها عند التوقيف , وقد تم طرح عدد من الأسئلة التي توفر الأحتمالات الممكنة للتعامل مع الأطفال المصحوبين مع امهات موقوفات في مركز شرطة فهل يتم توفير مكان مريح داخل المركز للمرأة وطفلها , أم هل يعملون على توفير مستلزمات خاصة للطفل , او ربما يقومون بتسليمه الى ذويه أو أحد الأقارب وبموافقة المرأة , ومن المحتمل ان لايقدمون اي خدمة , وقد أجابت كافة المراكز المستهدفة في بغداد بأن الأجراء الذي يتخذونه هو تسليم الطفل الى احد الأقارب او الى ذويه وقد عللوا ذلك بأن مراكز الشرطة ليس فيها مكان

مخصص لتوقيف النساء وان هناك مواقف خاصة بالنساء في مناطق أخرى من بغداد يتم أحالة المرأة اليه بعد اخذ معلوماتها , وقد بين واحد فقط من بين تسعة مراكز مستهدفة بأنه يوفر مستلزمات خاصة بالطفل كما ان الطفل اذا كان رضيعا لايسلم الى الأسرة انما يبقى مع والدته الموقوفة , في حين لم تصرح بقية المراكز بأجراءاتها فيما لو كان الطفل المصحوب رضيعا , و سيأتي الحديث لاحقا عن الأجراءات السريعة في أحالة النساء الموقوفات بسبب عدم توفر مكان مخصص لتوقيف النساء في أكثر مراكز الشرطة

4- **ماهي أجراءات مراكز الشرطة للنساء اللواتي في خلاف مع القانون:** فيما يخص اجراءات مراكز الشرطة في بغداد الخاصة بالنساء في خلاف مع القانون , ففي حالة وجود أمرأة في المركز قد ارتكبت مخالفة او جنحة او جناية فأن الخطوات المتخذة عادة هي تسريع الأجراءات بحيث لاتتجاوز 24 ساعة وهذه الأجراءات تتضمن تسجيل البيانات الخاصة بها وتسليمها الى ضابط التحقيق لأجراء التحقيق الأولي معها في المركز ثم أحالتها مباشرة الى مراكز توقيف خاصة بالنساء في بغداد

5- **ظروف التحقيق** : من أجل معرفة مدى مراعاة المعايير الدولية في التحقيق مع النساء وتسليط الضوء على ظروف التحقيق اذا كان يتم من قبل ضابط التحقيق منفردا كان جواب المراكز بأنه يتم التحقيق بحضور مدير المركز او مدير المركز ومساعد التحقيق او بحضور مساعد التحقيق وهو دائما يتم بحضور احد ذوي المرأة ولايتم مطلقا انفراد ضابط التحقيق بالمرأة التي هي في خلاف مع القانون . ان المعايير الدولية في التحقيق مع النساء تشير الى ان يكون التحقيق من قبل ضابط تحقيق أمرأة

6- **في حالة عدم وجود موقف للنساء داخل مركز الشرطة ماهي الأجراءات** : بينت معظم المراكز المستهدفة بأن مركز الشرطة لاتوجد فيه موقف خاص بالنساء . كما بينت (6) من أصل (9) مراكز مستهدفة ان الأجراء المتخذ هو احالتها الى موقف خاص بالنساء وفق ضوابط تتعلق باليات التحقيق ومنها من حدد ألأحالة الى موقف المثنى للنساء تابع لوزارة الداخلية ومنها من ذكر احالتها الى سجن النساء بالبلديات التابع الى دائرة الأصلاح في وزارة العدل, أو احالة الفتيات (دون سن 18) اللواتي تم القبض عليهن بحالة تسول الى دار رعاية المشردات , أويتم الأحالة الى سجن النساء في الشالجية الذي يحتوي على قاعة للموقوفات وكل هذا وفق قرار القاضي ومذكرة التوقيف . في حين هناك (2) من المراكز أشارت الى انها تقوم بعزل المرأة الموقوفة في غرفة خاصة بها لحين اكمال التحقيق , وقد أضاف احد هذين المركزين انه بعد العزل في غرفة منفردة داخل المركز يتم غلق باب الغرفة من الداخل وتسليم المفتاح للمرأة المعزولة . ويعد هذا الأجراء منافيا لمعايير حقوق الأنسان خاصة ان العزل في غرفة منفردة لاتتوفر فيها اي ظروف تراعي خصوصية النساء وأحتياجاتها ففي حالة مبيتها في مركز الشرطة من المهم ان تكون هناك حارسة أمرأة لتدخل عليها ليلا وتوفر لها الطعام والماء وتساعدها في الوصول الى دورات المياه الخاصة بالنساء وهذا غير متوفر . وعند التوقيف لايجوز جمع الموقوفات مع السجينات في حين يتم أحالة النساء في بعض المراكز الى سجن النساء

7- **هل تتوفر الأحتياجات الخاصة بالنساء داخل مراكز الشرطة** : اهم الأحتاجات هو توفير الخصوصية بأن يكون هناك حيز خاص لأنتظار النساء , حمامات خاصة بالنساء , يتم تفتيشهن والتحقيق معهن وحراستهن من قبل نساء , وان يكن لديهن حيز خاص لرضاعة اطفالهن في حال اصطحبن طفل رضيع . وقد تبين ان 6 مراكز من أصل 9 أجابوا بعدم توفر احتياجات خاصة بالنساء في مركز الشرطة وعللوا ذلك بأنه لايوجد موقف للنساء في المركز , مع ان هذه الأحتياجات لاتتعلق بالتوقيف فقط , في حين تتوفر بعض الأحتياجات في 3 مراكز اخرى من

قبيل توفر غرفة خاصـــة بالنســـاء وحمام خاص بالنســـاء وقد بينت هذه المراكز ان الأحتياجات الأخرى تتطلب تخصيصات مالية وهي غير متوفرة .

8- ماهي الأجراءات المتخذة في حال النساء المشتكيات من تعرضهن الى العنف (اسري , جنسي , جسدي) ؟

تمر كل المراكز المستهدفة بأول خطوة وهي تدوين اقوال المشتكية وتسجيل الشكوى لها . أما الخطوة الثانية فقد اختلفت المراكز المستهدفة بشأنها, 4 من 9 مراكز تقوم بأحالتها للفحص الطبي أما (5) مراكز الأخرى فأن اجراءاتها تفصيلية تتعلق بنوع العنف الذي تعرضت له المشتكية ففي حالة تعرضها لعنف أسري يتم احالتها الى مديرية حماية الأسرة والطفل ,أما اذا كانت المشتكية قد تعرضت لعنف جنسي يتم اجراء التحقيق داخل المركزثم احالتها الى عمل تقرير طبي اولي وبعدها وحسب قرار القاضي تعرض على الطب العدلي . أما اذا تعرضت الى عنف جسدي من قبل شـــخص غريب يتم التحقيق داخل المركز وتدون الأفادة وتكمل الأجراءات داخل مركز الشرطة واصدار القاء قبض بحق المتهم . وقد أكد المراكز التسعة المستهدفة على ان الأحالة الى الفحص الطبي هو أحد الأجراءات المتخذة في حال تعرض النساء الى انواع العنف المذكورة

إن الوضع الخاص والاحتياجات الخاصة للمرأة يتطلب من هيئات إنفاذ القانون ضمان تواجد عددٍ كافٍ من الموظفات المكلفات بإنفاذ القانون في مؤسستهم بغرض:

- **القيام بالتفتيش والحجز**
- **ضمان السلامة والأمن في أماكن الاحتجاز المخصصة للمحتجزات.**
- **إجراء تحقيقات في حالات العنف المنزلي والجنسي والحالات الأخرى لحماية كرامة المرأة بغض النظر عما إذا كانت ضحية أم شاهدة أم مشتبهًا بها**

المصدر: دليل لقوات الشرطة والأمن. اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2014

9- هل توجد في المراكز نســـاء مختصـــات بالتفتيش الجســـدي للمرأة ؟ في حالة كلا , اذن من يقوم بتفتيش النساء ؟:

تحتوي المراكز التسعة على مفتشات نساء وقد أكد 3 من بين 9 مراكز ان التفتيش النسوي يكون من قبل أمرأة مفتشة واحدة فقط

نتائج أستبيان الممارسات غير المقبولة ضد النساء في مراكز الشرطة

أستمارة الأستبيان : قد يتردد معظم الأفراد (نساء او رجال) من الأدلاء بآرائهم/هن عندما يتعلق الأمر بمعلومات عن الجهات الأمنية (مراكز الشرطة مثلا) فكيف اذا كنا نستهدف النساء حصرا , وعليه فقد كان متوقعا ان تكون الأستجابة محدودة ومع ذلك فقد وضعنا اسئلة مفتوحة تحمل اكثر من احتمال لنجمع اكبر عدد من الأستجابات الممكنة وبدأنا بطرح الأستبيان على انه استشارة اي ممكن ان لاتكون المستجيبة قد دخلت مركز الشرطة وانما قد تكون المعلومة رويت لها او سمعت بها من شاهد عيان , وفي حالة دخولها مركز الشرطة أضفنا احتمال ان لا تكون قد تعرضت لأي ممارسة وانما كانت شاهدة على حصول تلك الممارسة . وبالرغم من تعدد الأحتمالات والأجوبة الممكنة لكل حالة فقد كانت الأستجابات محدودة خاصة واننا قد استهدفنا محافظة بغداد فقط واستهدفنا فيها (5) مناطق فقط و (9) مراكز شرطة فقط . وقد تم توزيع استمارة الأستبيان بالطريقتين الألكترونية بنشرها عن طريق وسائل التواصل الأجتماعي خاصة مجموعات (واتس اب) التي شارك بها النساء والرجال[2] وعن طريق التوزيع الميداني المباشر لأوراق الأستبيان حيث تم استهداف النساء حصرا لملئها مباشرة وقد تم جمع (300) استجابة صحيحة وكاملة لأسئلة الأستمارة المبينة في (الشكل -3)

(شكل-3)

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة أم اليتيم للتنمية
منظمة غير حكومية

Umelyateem for Development Foundation
Non Governmental Organization (NGO)

السيدات والسادة المحترمون .. السلام عليكم ..تسعى مؤسسة ام اليتيم للتنمية (منظمة مجتمع مدني) الى استشارتكم حول الممارسات غير المقبولة سواء كانت فردية أو ضمن سياقات العمل التي تمارس في مراكز الشرطة مع النساء سواء كن (مشتكيات أو متهمات اثناء القبض عليهن او التحقيق معهن او عند توقيفهن) من قبل ضباط او منتسبي مراكز الشرطة . سيتم جمع البيانات وإصدار تقرير تقدم من خلاله توصيات للحد من الأساءات او العنف ضد المرأة في مراكز الشرطة ..نرجو تعاونكم بالأجابة على كافة الأسئلة بدقة ووضوح من اجل تحقيق الفائدة المرجوة من هذا الأستبيان

أولا:- معلومات شخصية

1- الجنس : ☐ انثى ☐ ذكر

2- الفئة العمرية : ☐ (18-24) ☐ (25- 34) ☐ (35-44)

☐ (45-54) ☐ (55-64) ☐ (65- فاكثر)

3- التعليم: ☐ أمي ☐ الأبتدائية ☐ المتوسطة ☐ الأعدادية ☐ جامعية ☐ دراسات عليا

4- العمل : موظف حكومي ☐ عمل خاص ☐ عاطل ☐ طالب ☐

5- الحالة الأجتماعية : ☐ متزوج/ة ☐ أعزب/عزباء ☐ مطلق/ة ☐ أرمل/ة

ثانيا :- تجاربي مع مراكز الشرطة (التأشير على اجابة واحدة أو أكثر)

1- هل سبق لك ان دخلت مركز الشرطة لاحد الاسباب الاتية :

☐ مراجعة لأكمال معاملة

☐ زيارة موقوف

☐ التوقيف

☐ التحقيق

☐ استدعاء

☐ ابلاغ عن حادثة (جريمة ,حالة عنف)

أخرى , تذكر رجاءا .....

☐ (كلا لم ادخل مركز شرطة)

2- ماهي الممارسات التي تعرضت/ي لها او شاهدتها او نقلت لك عن تعامل ضباط الشرطة او المنتسبين مع النساء في مراكز الشرطة (التأشير على اجابة واحدة أو اكثر) :

- الأهانة وسوء المعاملة ☐ تعرضت لها ☐ شاهدتها ☐ نقلت لي من شهود عيان

- تركها في الأنتظار مدة طويلة لكي تبقى لوحدها بعد مغادرة اغلب المراجعين ☐ تعرضت لها ☐ شاهدتها ☐ نقلت لي من شهود عيان

- المضايقة والتحرش ☐ تعرضت لها ☐ شاهدتها ☐ نقلت لي من شهود عيان

- الأبتزاز وطلب الرشوة ☐ تعرضت لها ☐ شاهدتها ☐ نقلت لي من شهود عيان

- الأبتزاز والمساومة على ممارسات لاأخلاقية ☐ تعرضت لها ☐ شاهدتها ☐ نقلت لي من شهود عيان

- عدم مراعاة معايير حقوق الأنسان عند القبض على النساء او التحقيق معهن ☐ تعرضت لها ☐ شاهدتها ☐ نقلت لي من شهود عيان

3- ماهي برأيك ابرز النتائج المترتبة على الممارسات اعلاه (التأشير على أجابة واحدة أو أكثر):

☐ امتناع النساء عن الابلاغ عن تعرضهن للعنف او الأستغلال لدى مراكز الشرطة

☐ بناء حواجز عدم ثقة بين النساء وجهاز الشرطة

☐ تأخر معاملات النساء وضياع الوقت والأموال

☐ زيادة حالات العنف ضد النساء

☐ زيادة معاناة النساء اقتصاديا

ثالثا :- ماهي المقترحات او الوسائل التي توصي/ن بها للتخلص من سوء معاملة النساء في مراكز الشرطة (التأشير على اجابة واحدة او أكثر)

☐ توعية المجتمع لرفض هذه الممارسات وشجبها

☐ توعية النساء بكيفية التعامل مع الممارسات غير المقبولة وضرورة الأبلاغ

☐ تدريب ضباط ومنتسبي مراكز الشرطة بالمعايير الدولية للتعامل مع النساء اثناء القاء القبض أو التحقيق أوالتوقيف

☐ وضع مدونة سلوك لضباط ومنتسبي مراكز الشرطة

☐ المطالبة بمراعاة النوع الأجتماعي في مراكز الشرطة خاصة ضابطات التحقيق والمنتسبات

☐ برامج توعية من خلال اذاعة وزارة الداخلية

أخرى (تذكر) .....

المقر العام: بغداد- الحرية- دور نواب الضباط - منطقة السلام- شارع 30
موبايل: 07800043829
www.umelyateem.org
info@umelyateem.org

[2] تم أستبعاد أجوبة الرجال لتحقيق استهداف النساء حصرا

العينة :- فيما يلي تحليل لعينة المستجيبات لأستمارة الأستبيان التي تشمل :

البيانات الشخصية :

1- **الفئة العمرية للعينة** : يبين الشكل-4 الفئات العمرية للنساء المستجيبات اللواتي تم شمولهن بالأستبيان , لقد تم استهداف البالغات ممن تمتد اعمارهن من (18 الى اكثر من 65 سنة) , ويبين الشكل ان النسبة الأعلى من المستجيبات (61%) يقعن ضمن فئة الشابات اللواتي تتراوح اعمارهن من 25-34 عاما (35%) و35- 44 (26%) , وان فئات كبيرات السن التي تتراوح اعمارهن مابين 55-64 (6%) و 65 فأكثر (2%) هي الأقل مشاركة في هذا الأستبيان .

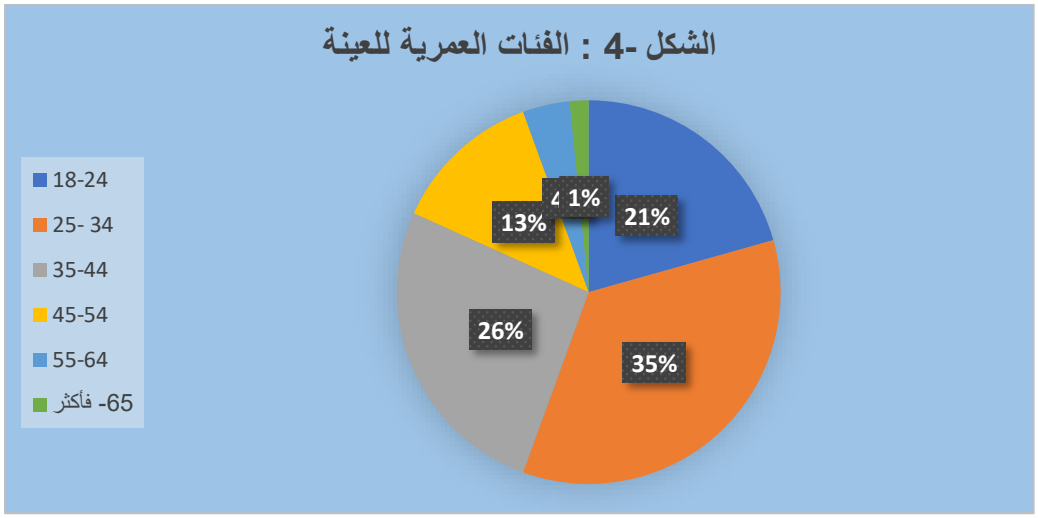

2- **التعليم** : وقد تكون مسألة التعليم ليست ذات أهمية في أستبيان كهذا لأن كل الناس بمختلف مستوياتهم يحتاجون الدخول الى مركز الشرطة لأستكمال بعض المعاملات الضرورية وأهمها بطاقة السكن

الا اننا ومن باب التحليل الشامل لطبيعة العينة شملنا التعليم للمستجيبات وقد بين الشكل -5 ان النسبة الأعلى (54%) من المستجيبات حاصلات أما على الشهادة الأعدادية (21%) أو المتوسطة (33%) في حين كانت أوطأ النسب للمستجيبات من حاملات الشهادة الجامعية (13%) والعليا (2%)

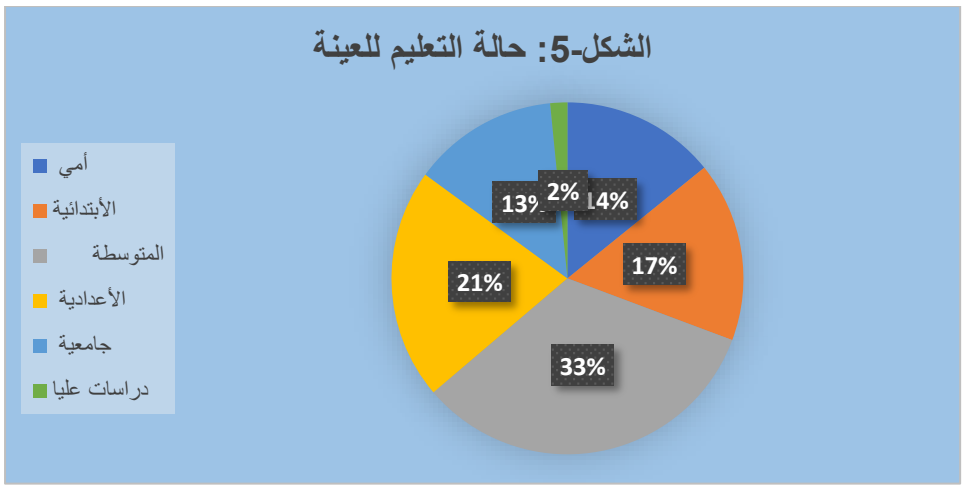

3- **العمل** : ويبين الشـــكل-6 ان (60%) من العينة هن عاطلات عن العمل أي ربات البيوت في حين (20) من المسـتجيبات يعملن لحسـابهن الخاص اي من اللواتي يعملن في الحرف اليدوية ومن داخل المنزل ليسـاهمن في اعالة اسـرهن , في حين يشـكل الموظفات 13% فقط , اما الطالبات فيشـكلن النسبة الأوطأ (7%) من النساء المستجيبات

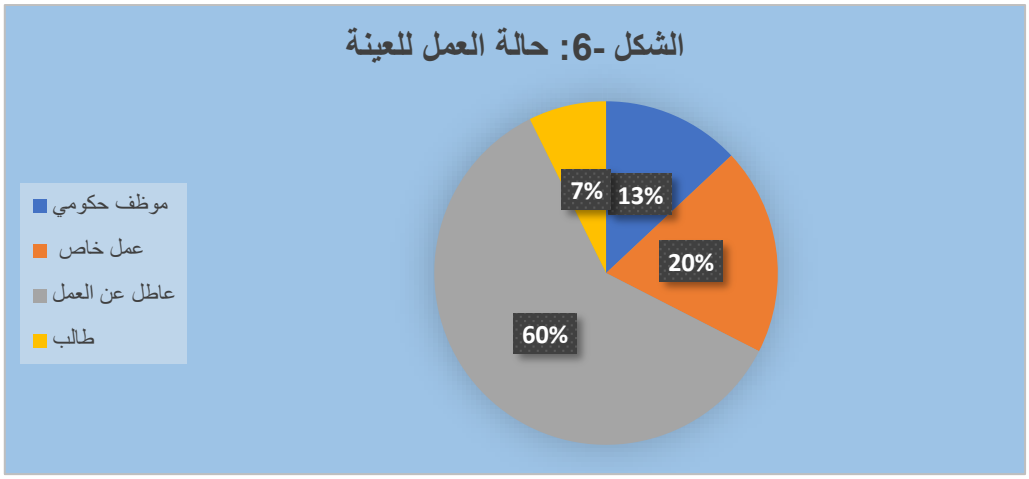

5-**الحالة الأجتماعية** : يبين الشـكل -7 ان النسـبة العظمى (78%) من المسـتجيبات هن اما متزوجات (54%) أو عازبات (24%) , في حين تشـــكل نســـبة المطلقات (14%) والآرامل (8%) وهي النســـبة الأوطأ من المستجيبات للأستبيان

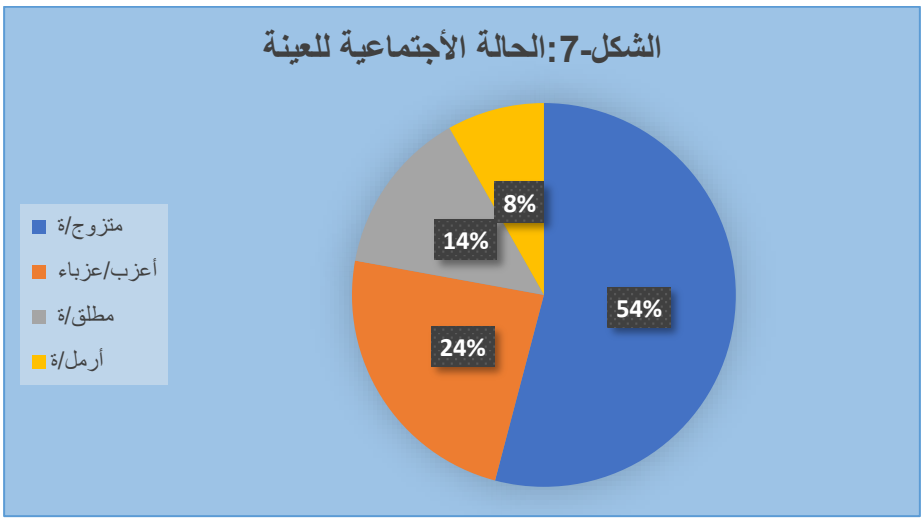

تحليل نتائج الأستبيان

أولا- سبب الدخول الى مركز الشرطة : يبين الشكل-8 ان نصف عدد المستجيبات (50%) قد دخلن مركز الشـــرطة لأكمال متابعة معاملات , ومن المعلوم ان مراكز الشـــرطة تســـتقبل الكثير من المراجعات لأستخراج بطاقة السكن , او الحصول على الموافقة الأمنية عند تغيير السكن ونقل الأثاث او عند تأجير منزل , وغيرها . وقد أجابت (16%) من المســـتجيبات انهن دخلن مركز الشـــرطة لزيارة موقوف , في حين (10%) منهن دخلن مركز الشرطة بسبب أستدعائهن رسميا , في حين (9%) منهن لم يسبق لهن الدخول في مراكز الشرطة وهذا يعني انهن قد اجبن عن بعض الأسئلة بالأعتماد على شهود عيان رووا لهن الممارسات او اخبروهن بها. كما ان (5%) فقط من النساء المستجيبات دخلن مركز الشرطة للأبلاغ عن حالة عنف أو جريمة وتعد هذه نسبة واطئة اذا ماقورنت بحالات العنف المرتفعة سواء ضد المرأة او الطفل او كبار السن او ذوي الأعاقة , وهذه النتيجة تبرر الحث على التوعية بأهمية الأبلاغ عن حالات العنف كوسيلة للوقوف بوجه هذه الظاهرة المتفاقمة .

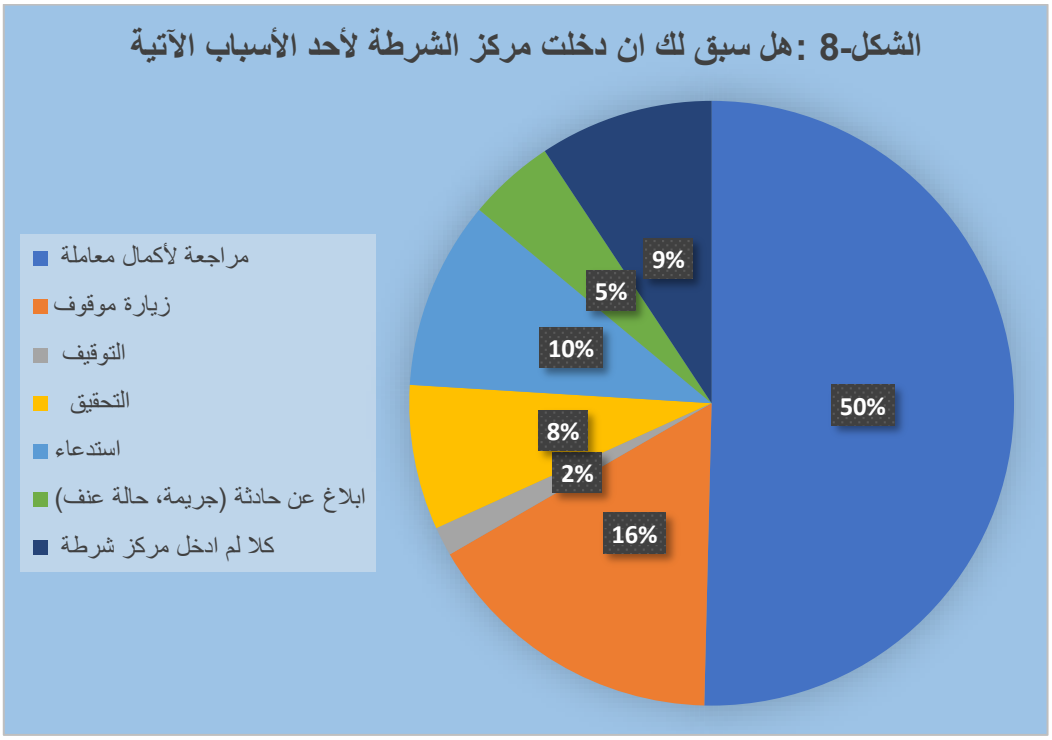

ثانيا-الممارسات التي تعرضت لها او شاهدتها او رويت لك عن التعامل مع النساء في مراكز الشرطة:

الهدف من هذا الســـؤال التعرف على التعامل مع المرأة عندما تدخل بمفردها الى مركز الشـــرطة لايصطحبها احد الرجال من افراد الأسرة , وقد تم تحديد (6) ممارسات غير مقبولة يحتمل ان تحصل في مراكز الشرطة اثناء التعامل مع النساء وهي :

1-الأهانة وسوء المعاملة :من قبيل رفع الصوت بوجهها او شتمها او أهمالها وعدم الأستجابة لها وغيرها مما هو متعارف عليه من اساليب الأهانة والأستنقاص من شأن الآخرين

2- تركها في الأنتظار مدة طويلة لكي تبقى لوحدها بعد مغادرة اغلب المراجعين

تدخل الفقرات (1,2,6) ضمن **المادة الثانية** من قواعد سلوك الشرطة[3] والتي تنص على (يتطلب من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، أثناء القيام بواجباتهم، أن يحترموا الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها) , **والمادة الخامسة** التي تنص على (لا يجوز لأي موظف من الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون أن يقوم بأي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.)

3-المضايقة والتحرش

4-الأبتزاز وطلب الرشوة

5-الأبتزاز والمساومة على ممارسات لاأخلاقية

تدخل الفقرات (3,4,5) ضمن **المادة السابعة** من مدونة السلوك التي تنص على (يحظر على الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ارتكاب أي عمل من أعمال الفساد وعليهم "أيضًا مواجهة جميع هذه الأفعال ومكافحتها بكل صرامة") ويقصد بأي عمل من اعمال الفساد سواء كان فساد مالي (بتقبل او فرض الرشا والأبتزاز المالي) او الفساد الأخلاقي (من قبيل التحرش او الأبتزاز الأخلاقي)

6-عدم مراعاة معايير حقوق الأنسان عند القبض على النساء او التحقيق معهن

المبدأ 1: تقديم صورٍ إضافيةٍ من الحماية والاهتمام بالمرأة في حالة القبض عليها. وتتضمن هذه الإجراءات ضمان القبض على المرأة من قِبل موظفةٍ مسؤولةٍ (أينما كان ذلك عمليًا) وتفتيش المرأة وملابسها على يد موظفةٍ مسؤولةٍ (في جميع الظروف). وتجدر ملاحظة أن الحماية والاهتمام الإضافي بالمرأة في حالات الاعتقال لن تعتبر عمليةً تمييزيةً لأن الهدف منها هو جبر عدم التوازن الحالي- والهدف هو تحقيق وضع تكون فيه قدرة المرأة على التمتع بحقوقها مساويةً لقدرة الرجل على ذلك

المصدر: مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكلٍ من أشكال الاحتجاز أو السجن

وقد ترك الخيار للمستجيبة في تحديد كيف تم معرفة هذه الممارسة بأن تكون قد تعرضت لها او كانت شاهدة عليها او رويت لها من قبل شهود عيان , كما منح للمستجيبات فرصة اختيار واحدة او اكثر من الممارسات غير المقبولة وكان لهذا أثر في ظهور النتائج غير حادة ولم يتم ظهور ممارسة هي الأبرز بسبب تعدد الأختيارات للمستجيبة الواحدة كما أن بالرغم من ظهور الفروقات بين الممارسات وعلى المستويات الثلاثة سواء بتعرض المستجيبات انفسهن لها او مشاهدتهن لها او رويت لهن من شاهد عيان

[3] دليل قوات الشرطة والأمن (الخدمة والحماية :حقوق الأنسان والقانون الأنساني) الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2014)

الا ان تلك الفروقات متقاربة وغير حادة او بارزة وسيتم التركيز على النتائج الأكثر بروزا مابين الممارسات الست المفترضة

أظهرت النتائج في الشكل -9 ان 5 من 6 ممارسات غير مقبولة أقرت النسبة الأعلى من المستجيبات انها سمعت بها او رويت لها من قبل شاهد عيان مقارنة بنسبة المستجيبات اللواتي تعرضن لتلك الممارسات او كن شاهدات على ممارستها داخل المركز ,كما ظهر ان (الأهانة وسوء المعاملة) هي الممارسة الوحيدة التي تعرضت لها النسبة الأعلى من النساء المستجيبات في مراكز الشرطة .

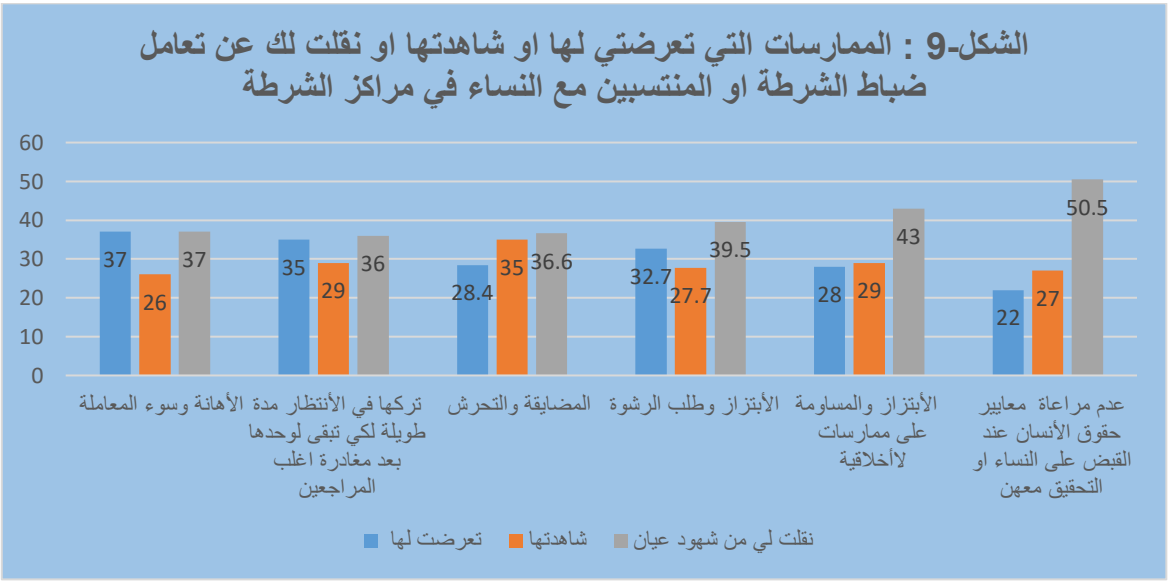

وتبرز تفاصيل هذه النتائج اكثر وضوحا في (الشكل -9أ) حيث يبين ان (50%) من المستجيبات نقل لهن من شهود عيان (**عدم مراعاة معايير حقوق الأنسان عند القبض او التحقيق مع النساء**) في حين (43%) من المستجيبات نقل لهن من شهود عيان عن ممارسة (**ابتزاز ومساومة على ممارسات لاأخلاقية**) ضد النساء في مراكز الشرطة من خلال التلميحات والأشارات الشائعة فضلا عن عدم انجاز او انهاء المعاملة ,وهناك (39.5%) من المستجيبات نقل لهن تعرض النساء الى (**الأبتزاز وطلب الرشوة**)عن طريق شهود عيان , ومع ان هذه الممارسة يصعب ظهورها للعين بأستلام مبلغ الرشوة ولكنهم شاهدوا المساومة والتعطيل وتقديم الأعذار والمبررات مما بات معروفا ان هذا بقصد الحصول على مبلغ (رشوة) من المال لتمشية المعاملة, بينما يظهر ان ممارسة (**ترك النساء في الأنتظار لمدة طويلة لكي تبقى لوحدها بعد مغادرة اغلب المراجعين**) هي الأوطأ (36%) من بين الممارسات التي رويت للمستجيبات من شهود عيان .

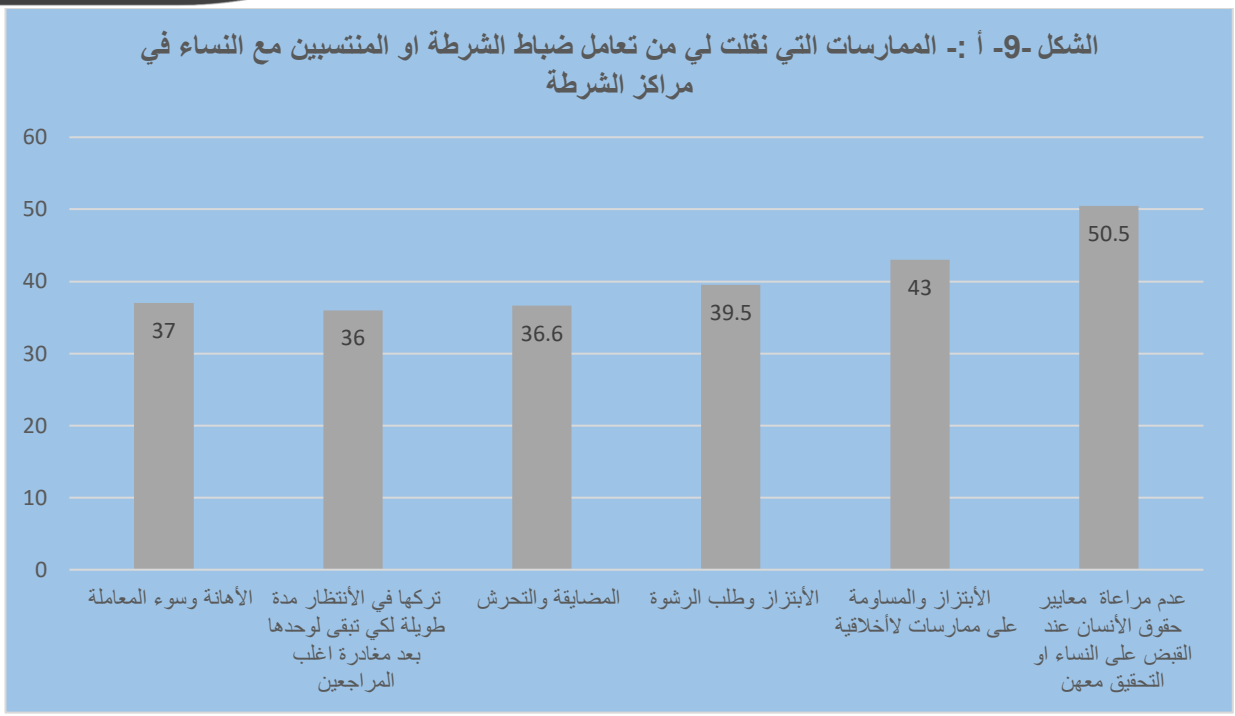

أما (الشكل -9ب) فيبين استجابة النساء اللواتي تعرضن للممارسات غير المرغوبة ويظهر الشكل ان ممارسة (**الأهانة وسوء المعاملة**) الأعلى نسبة (37%) بينما هناك (35%) من المستجيبات تعرضن (**لتركهن في الأنتظار ليبقين بمفردهن بعد مغادرة المراجعين**) ,وأجابت (32.7%) من النساء المستجيبات انهن تعرضن (**للأبتزاز وطلب الرشوة**) , كما يبين الشكل ان النسبة الأوطأ من النساء المستجيبات (22%) قد تعرضن الى (**عدم مراعاة حقوق الأنسان عند القبض عليهن والتحقيق معهن**) وقد تعود هذه النسبة الواطئة الى عدم فهم السؤال أو ضعف المعرفة بالمقصود بمراعاة حقوق الأنسان ولذلك لم يتم أختياره وخاصة اذا علمنا ان اكثرية المستجيبات من الحاصلات على شهادة المتوسطة والأعدادية وان معظمهن من ربات البيوت اللواتي ربما لم يحصلن على التوعية الكافية بهذه المفاهيم .

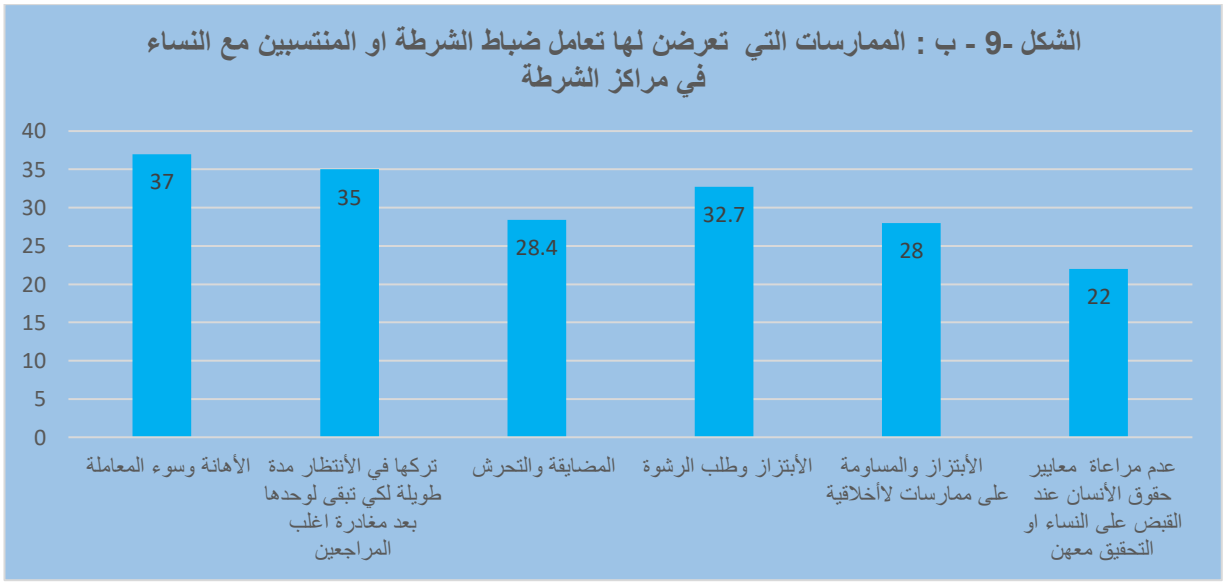

اما (الشكل -9ج) فيبين استجابة النساء اللواتي شاهدن نساء يتعرضن للممارسات غير المقبولة في مراكز الشـرطة فقد تبين ان (35%) من المسـتجيبات قد شـاهدن تعرض نسـاء الى ممارسـة (**المضـايقة والتحرش**) في داخل مراكز الشـرطة في حين (29%) من المسـتجيبات شـاهدن تعرض النسـاء الى (**الأبتزاز والمساومة على ممارسات لاأخلاقية**) و(29%) تعرضن الى (**الأنتظار لمدة طويلة لكي تبقى لوحدها بعد مغادرة اغلب المراجعين**) وبالرغم من ان عملية تفتيش النسـاء في مراكز الشـرطة تقوم بها مفتشات نساء , وأن التوقيف يتم في أماكن خاصة لتوقيف النساء فقط الا ان هناك خطوات ومراحل اخرى تحصل فيها هذه الممارسات وهي رحلة تمتد من دخول المركز الى تسجيل بيانات المرأة وسبب وجودها , ثم التحقيق ثم التحويل الى جهة أخرى كالفحص الطبي (اذا تطلب الأمر) , ثم التوقيف في موقف خاص بالنسـاء , وتختلف هذه الخطوات حسب سبب دخول المرأة الى المركز سواء كانت مشتكية أو لمراجعة معاملة او تم القبض عليها لأرتكابها مخالفة او جريمة

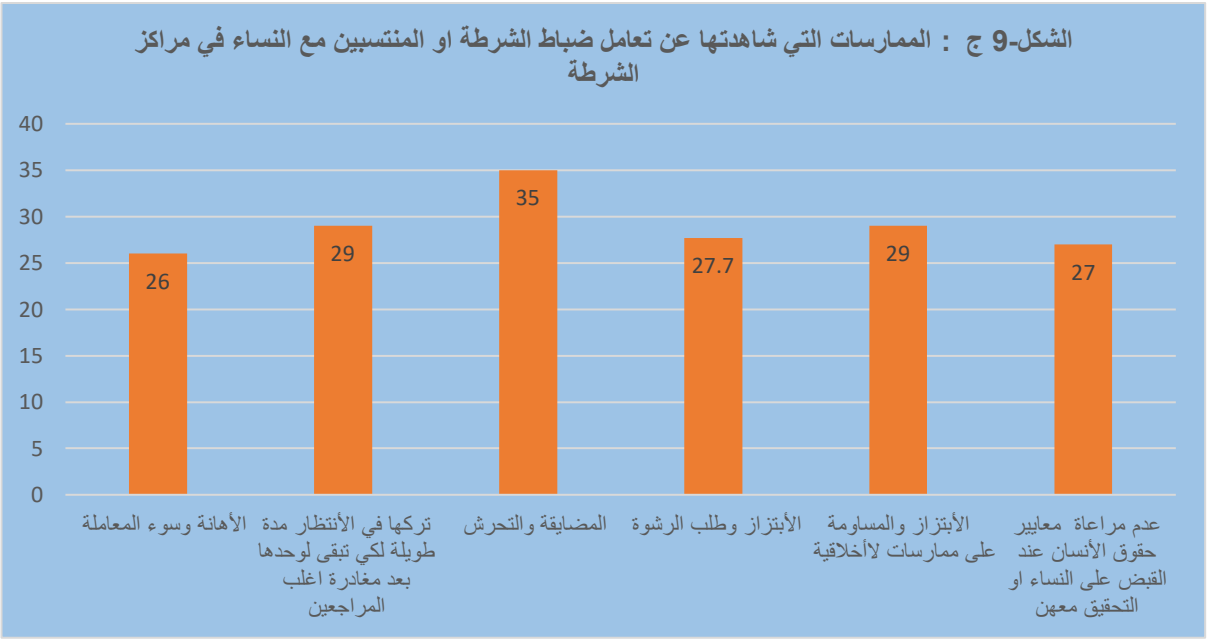

ابرز النتائج المترتبة على الممارسات غير المقبولة في مراكز الشرطة

لأجل معرفة رأي المسـتجيبات واسـتشـارتهن ومعرفة توجهاتهن عن ابرز النتائج التي يتوقعنها نتيجة ارتفاع منسوب الممارسات غير المقبولة,وحسب سياق اسئلة الأستبيان فقد اقترحت (5) نتائج متوقعة وقد منح المستجيبات الفرصة لأختيار أكثر من نتيجة ولذلك سنشهد في الشكل- 10 نتائج غير حادة أو بارزة غير انها تقدم مؤشرا واضحا ممكن تفسيره والبناء عليه كما يبين ادناه :-

- **أمتناع النساء عن الأبلاغ عن تعرضهن للعنف او الأستغلال لدى مراكز الشرطة**:لقد لوحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع عدد الأبلاغات حول قضايا العنف ضد النساء والأطفال الى مديرية شرطة حماية الأسرة خاصـة في ظل أزمة كوفيد-19 ويعد ذلك مؤشـرا ايجابيا ودليل الثقة بهذه المديرية , وقد توقع النسـبة الأعلى 27.6% من المسـتجيبات ان ابرز نتائج اتباع واحدة او اكثر من الممارسـات غير المقبولة التي

ذكرت آنفا هوامتناع النساء عن الأبلاغ لدى مراكز الشرطة عن حالات تعرضهن للعنف خشية تعرضهن للأبتزاز او غيرها

-**زيادة حالات العنف ضد النساء**: وكنتيجة للأمتناع عن الأبلاغ عن حالات العنف بأنواعه فمن المنطقي ان تزداد حالات العنف وهذا ماظهرته النتائج فأن 21% من المستجيبات توقعن زيادة حالات العنف ضد النساء بسبب هذه الممارسات التي تشكل بحد ذاتها عنفا أضافيا تتعرض له النساء فضلا عن ان مراكز الشرطة هي الوسيلة للشكوى ضد حالات العنف وان الحواجز التي ستعيق وصول النساء للشكوى ستساعد حتما في انتشار وارتفاع منسوب العنف لاسيما العنف الأسري

- **تأخر معاملات النساء وضياع الوقت والأموال** : أجابت 20% من المستجيبات بأن تلك الممارسات غير المقبولة ستؤدي الى تأخر معاملات النساء وسيكلفهن ذلك ضياع الوقت والأموال والجهد نتيجة المراجعة مرات عدة

- **بناء حواجز عدم ثقة بين النساء وجهاز الشرطة** : وأجابت 16.5% من المستجيبات ان هذه الممارسات ستؤدي الى بناء حاجز من عدم الثقة بين النساء وجهاز الشرطة وهذا عكس مانسعى اليه من بناء جسور الثقة لتحقيق الأمن المجتمعي وتعاون المجتمع مع الشرطة لتعزيز الأمن والأستقرار

-**زيادة معاناة النساء اقتصاديا** : كانت النسبة الأوطأ 15% من المستجيبات قد توقعن ان من نتائج الممارسات غير المقبولة هو تحميل النساء كلفة مالية تؤثر عليهن اقتصاديا بسبب الأبتزاز للحصول على الرشوة اثناء ترويج معاملة او عند تقديم شكوى او التحقيق او غيرها

الشكل-10: ابرز النتائج المترتبة على الممارسات اعلاه

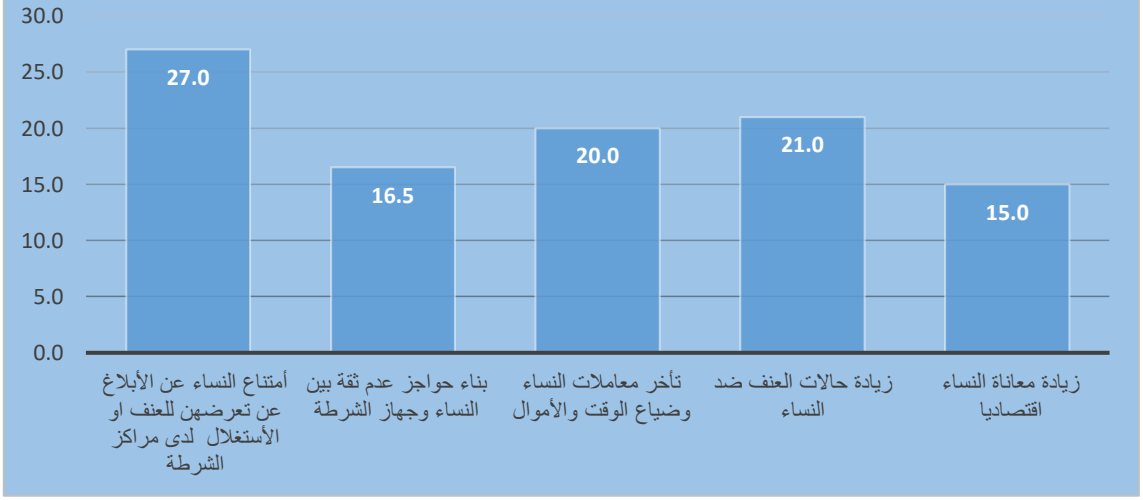

المقترحات والتوصيات للحد من الممارسات غير المقبولة مع النساء في مراكز الشرطة

أقترح الأستبيان عددا من التوصيات والمقترحات للحد من تلك الممارسات وعند طرحها على المستجيبات اللواتي أمكنهن أختيار مقترح واحد أو اكثر كانت النتائج حسب مامبين في الشكل-11

الشكل -11 : المقترحات والتوصيات التي توصين بها للتخلص من سوء معاملة النساء في مراكز الشرطة

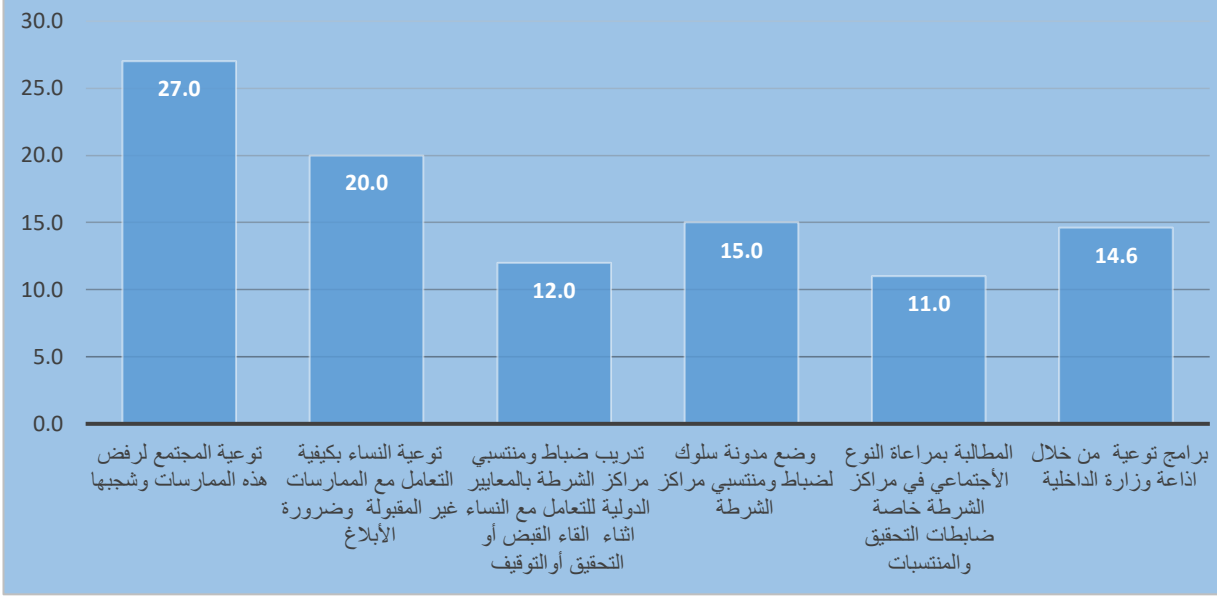

أن النسبة الأعلى (27%) من التوصيات كانت ل**توعية المجتمع لرفض هذه الممارسات وشجبها** بمعنى ان لايصمت المجتمع اتجاه اي ممارسة مهما كانت ذات نسبة ضئيلة وفردية لابد من الوقوف بوجهها مجتمعيا حتى لاتتفاقم وتنتشر آثارها الضارة

كما جاء بالدرجة الثانية من خيارات المستجيبات هو **توعية النساء بكيفية التعامل مع الممارسات غير المقبولة وضرورة الأبلاغ عنها** والتي بلغت بنسبة 20% , وان هذه التوصية الموجهة الى النساء بضرورة الوعي بكيفية التعامل مع اي ممارسة تجدها المرأة غير مقبولة بالأبلاغ المباشر عنها او بالحد منها مباشرة بنفسها ولهذا تصبح عملية توعية النساء وامتلاكهن القدرات في التعامل مع تلك الممارسات

وقد أختار 15% من المستجيبات التوصية **بوضع مدونة سلوك لضباط ومنتسبي مراكز الشرطة**

اعتبرت 14.6% من المستجيبات التوصية ببث **برامج التوعية من خلال اذاعة وزارة الداخلية** مفيدة للحد من اي ممارسات غير مقبولة وخاصة ان هذه الأذاعة رسمية وتصدر عن الجهة المسؤولة عن جهاز الشرطة بكل مسمياته , وفي كل الأحوال ان عمليات التوعية بكل انواعها سواء للمجتمع او النساء او منتسبي سلك الشرطة شكلت بمجموعها النسبة الأعلى (61.6%) من خيارات المستجيبات حيث ان رفع الوعي من اهم مايمكن ان يحفظ أمن المجتمع ويحصن الأجهزة الأمنية من حالات فردية حتى لايتسع أثرها

وقد كانت نسبة الأستجابة الأوطأ هي للتوصيتين **بتدريب ضباط ومنتسبي مراكز الشرطة بالمعايير الدولية للتعامل مع النساء اثناء القاء القبض أو التحقيق أوالتوقيف** (12%) و **المطالبة بمراعاة النوع الأجتماعي في مراكز الشرطة خاصة ضابطات التحقيق والمنتسبات** (11%) ,وقد يعود ذلك لعدم المعرفة الكافية بالمصطلحات الواردة في التوصيتين (المعايير الدولية للتعامل مع النساء) و (مراعاة النوع الأجتماعي) حيث لم يسمح بتنبيه المستجيبات او التفسير لهم لضمان ان تكون استجابتهن حيادية وغير

موجهة وعليه فمن المتوقع ان لايخترن اي استجابة تحتوي على مصطلحات غير واضح مغزاها لهن , وربما كان من الأفضل صياغة التوصية بطريقة تسمح لكافة فئات المجتمع معرفة مضامينها .

ان تعزيز قدرات ضباط ومنتسبي مراكز الشرطة وادماج المعايير الدولية للتعامل مع النساء في عمل مركز الشرطة فضلا عن ضرورة تدريبهم على مدونة سلوك الشرطة وسلطات انفاذ القانون وان يواكب التدريب عمليات مراقبة ومتابعة دورية للأداء والممارسات اليومية من سلطات اعلى سيكون ضامنا لبيئة آمنة للنساء في مراكز الشرطة

التوصيات

1. نوصـــي بأدراج ظاهرة العنف الأســـري والعنف على اســـاس النوع الأجتماعي كمواضِـــيع محددة في مقررات التدريس في كلية الشـــرطة. ولابد من أن يتعرف الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون بصورةٍ كاملةٍ على هذه الظواهر وبالوضع الصعب للضحية .

2. نوصـي بأطلاق مدونة السـلوك لقوى انفاذ القانون بأسـرع وقت ممكن وادخالها حيز التنفيذ وتدريب وتوعية منتســبي الشـــرطة عليها عملا بماجاء في خطة القرار 1325الثانية

3. نوصـــي بدمج النســـاء في كافة مجالات انفاذ القانون خاصـــة في حالات التعامل مع النساء سواء عند القاء القبض او التحقيق او التوقيف والأستفادة من النساء المنتسبات في سلك الشرطة ومن ذوات التعليم الجامعي لتوفير ضـابطات تحقيق للعمل المباشر مع النساء في مراكز الشرطة وان لايقتصر دورهن على التفتيش والمهام المكتبية

4. نوصي منظمات المجتمع المدني بتكثيف برامج توعية النساء بمباديء حقوق الأنسان والمعايير الدولية للتعامل مع النســـاء وأهمية أدماج النوع الأجتماعي في قطاع الأمن والتوعية بحقوقهن لتكن اختياراتهن وقراراتهن عن دراية وفهم لما يحقق مصـــالحهن وأمنهن